الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.78

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 December 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٠ من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد هنري س. روبنهايمر (جنوب أفريقيا) على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.41

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد ما أُبدي من إصرار في الإعلان بشأن الألفية[(١)] من أجل ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم بأسره،

وإذ تسلّم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يفسحان فرصا جديدة ويفرضان تحديات جديدة من خلال التجارة والاستثمار وتدفق رأس المال والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، من أجل نمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة في

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

111203 111203 03-64877 (A)

العالم، التي أحرز بعض البلدان فيه تقدما في الاستفادة بنجاح من الفرص التي تتيحها العولمة في حين واجه بعضها الآخر صعوبات في مواجهة التحديات التي تفرضها،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه رغم التحسن الحالي فإن النمو الاقتصادي العالمي قد انخفض منذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية، ما أثر سلبا على إمكانات التنمية في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأهمية استجابة جميع البلدان بصورة ملائمة في مجال السياسة العامة على المستوى الوطني، للتحديات التي تفرضها العولمة، لا سيما من خلال اتّباع سياسات سليمة، وإذ تشدد على أن هذه السياسات الوطنية قادرة على تحقيق نتائج أفضل بدعم دولي وفي ظل بيئة اقتصادية دولية ملائمة، وإذ تشير إلى ضرورة الحصول على دعم من المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا، لاسيما في تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية، وإذ تسلِّم بأنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع سياسات تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تلاحظ بقلق عميق أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من الاستفادة بالكامل من نظام التبادل التجاري القائم المتعدد الأطراف، وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بغرض تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر من فرص التجارة الناشئة عن العولمة وتحرير الاقتصاد،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الذي تم التعهد به في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٢] بمواصلة عملية الإصلاح وسياسات تحرير التجارة، بما يكفل أن يؤدي النظام دوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية، وإذ تؤكد من جديد المبادئ والأهداف الواردة في اتفاق مراكش المنشِئ لمنظمة التجارة العالمية[٣]، وإذ تتعهد برفض استخدام الحمائية وجعل التنمية محور برنامج عمل الدوحة، بما يكفل أن تعم فوائد التنمية الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تشدد على أن عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنيان المالي الدولي والعمل على استقراره ينبغي أن تستند إلى مشاركة عريضة في ظل نهج حقيقي متعدد الأطراف، يضم

---

(٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٣) انظر الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الغات، رقم المبيعات GATT/1994-7).

جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة أن تمثل على الوجه الكافي شتى احتياجات ومصالح جميع البلدان،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة إلى كفالة مشاركة جميع البلدان النامية مشاركة فعالة في عملية العولمة، بوصفها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر،

وإذ تسلّم بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية لا تُجزّأ، ومترابطة ومتداخلة،

وإذ تلاحظ مع القلق ازدياد الروابط بين الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة، وغسل الأموال والجرائم المنظمة الأخرى عبر الحدود الوطنية، وتدعو إلى بذل جهود دولية أفضل للتصدي بفعالية لهذه الاتجاهات العالمية، بما في ذلك من خلال الأنظمة الاقتصادية والمصرفية الفعالة في جميع البلدان وإعادة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٤]، وترحب في هذا الصدد باعتمادها الجمعية العامة لها،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣ - **تكرر التأكيد** أن النجاح في بلوغ الهدفين المتمثلين في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على الحكم السليم داخل كل من البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، وعلى السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تلبّي احتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية، التي تشكل جميعها عناصر أساسية لتحقيق النمو المطّرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وإعمال الشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية، والالتزام بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح وعادل وخاضع لقواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي؛

٤ - **تشدد** على ضرورة معالجة الاختلالات والتباينات في النظام العالمي الحالي بما في ذلك، في جملة أمور، تلك المتصلة بقلة مناعة البلدان النامية إزاء الصدمات الخارجية، وتركيز الابتكارات التكنولوجية في البلدان الصناعية، وتنقل العمالة المحدود على الصعيد

(٤) القرار ٥٨/٤.

(٥) A/58/394.

الدولي، فضلا عن قضايا من قبيل ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز مشاركة البلدان النامية في النظامين التجاري والمالي العالميين؛

٥ - **ترحب** بالالتزام الصادر عن جميع البلدان بتشجيع إقامة نظم اقتصادية وطنية وعالمية تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري[٦]؛

٦ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بالاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان الأفريقية وكذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

٧ - **تشدد** على أنه بات من الأساسي في ظل اقتصاد عالمي يزداد ترابطا وعولمة، اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات المتداخلة الوطنية والدولية والمنهجية القائمة في مجال تمويل التنمية - التنمية المستدامة، والمراعية للفوارق بين الجنسين والمركزة على الإنسان - وذلك بهدف إفساح الفرص أمام الجميع، وكفالة إتاحة الموارد واستخدامها بشكل فعال، وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛

٨ - **تشدد أيضا** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، ذات الثقل البالغ في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، أن تراعي، عند صياغة سياساتها الاقتصادية الكلية، ما إذا كانت الآثار المترتبة على تلك السياسات في تهيئة بيئة اقتصادية خارجية ملائمة للنمو والتنمية؛

٩ - **تحث** جميع البلدان على أن تنظر، في سياق الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية القائمة، في استعراض المساهمات التي تقدمها سياساتها الوطنية المالية والتجارية والمتعلقة بتخفيف الديون وغيرها من السياسات، في تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها؛

---

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

١٠ - **تؤكد من جديد** الأهمية الكبرى لاتباع نظام تجاري متوازن متعدد الأطراف ومفتوح وعالمي ومنصف ومبني على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي عند السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]؛

١١ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة العامتين، بما في ذلك من خلال الصياغة التامة والتنفيذ الفعال لاتفاقات وتدابير مشتركة بين الحكومات، ومبادرات دولية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولوائح وطنية ملائمة، وإلى دعم التحسين المستمر في ممارسات الشركات داخل جميع البلدان؛

١٢ - **تدعو** جميع البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منها، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شركاء لها أهمية في التنمية؛

١٣ - **تعرب عن قلقها** إزاء النكسة التي مُني بها المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية[(٧)] وتشدد على أهمية مضاعفة الجهود المبذولة في العمل من أجل اختتام مفاوضات الدوحة الموجهة لتحقيق التنمية بنجاح وفي الوقت المناسب، في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على النحو الوارد في الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (''إعلان الدوحة الوزاري'')[(٨)]؛

١٤ - **تلاحظ** أهمية مضاعفة الجهود الحالية الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، كما ينص على ذلك توافق آراء مونتيري، وتؤكد أنه يلزم أن تشمل هذه الجهود مشاركة فعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بإبلاغ صوت تلك البلدان وتحقيق مشاركتها الفعالة، على النحو الوارد في البيانين الصادرين عن لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعتين للصندوق في اجتماعيهما الأخيرين المعقودين بدبي في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتتطلع إلى النظر في خريطة طريق بشأن هذه القضية خلال اجتماعهما المقبل في نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

---

(٧) انظر A/58/15 (Part V)، الفرع ثانيا، باء.

(٨) أنظر A/C.2/56/7، المرفق.

١٥ - **تشدد** على أهمية تحسين قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وعلى أهمية النظر في سياسات الاقتصاد الكلي المقاومة للتقلبات الدورية في تدفقات رأس المال، وكذلك على أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

١٦ - **تشدد أيضا** على أنه عند تناول الصلات بين العولمة والتنمية المستدامة، يجب التركيز على تحديد السياسات والممارسات التي تطور وترسخ الدعائم المترابطة والمعززة لبعضها بعض التي تقوم عليها التنمية المستدامة - التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية - مع مراعاة مبادئ ريو بما فيها، من جملة هذه المبادئ، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة على النحو المبين في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٩] ومع الأخذ في الاعتبار أن الحكم السليم، على الصعيدين الوطني والدولي، أساسي للتنمية المستدامة ولتيسير نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية على النحو المتفق عليه؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة بناء مجتمع للمعلومات شامل، وعالمي حقيقة، وينبغي بالتالي دعم الجهود الوطنية عن طريق التعاون الدولي والإقليمي الفعال في ما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ومن بينهم المؤسسات المالية الدولية، بهدف المساعدة في جملة أمور، على ردم الهوة الرقمية وتعزيز الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق فرص عمل رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، وتدعو مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد؛

١٨ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى التصدي للشواغل والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطلب في هذا الصدد من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تواصل التنفيذ العاجل لبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٠] وأن تعتمد تدابير أخرى لإدماج أقل البلدان نموا فعليا في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛

---

(٩) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (المجلد الأول والمجلد الأول Corr.1، والمجلد الثاني والمجلد الثالث والمجلد الثالث Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.93.I.8 والتصويبات) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في البلدان النامية الجزرية الصغيرة، بردجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١.

١٩ - **ترحب** ببرنامج عمل ألماتي[١١] الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر المعقود في ألماتي يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر بين من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة تنفيذ برنامج العمل على نحو كامل وفعال؛

٢٠ - **تشدد** على أهمية الاعتراف بالشواغل المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومعالجتها، بغية مساعدتها في الاستفادة من العولمة تمهيدا لاندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

٢١ - **تدعو** جميع الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم من خلال، جهات منها، مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة وضمن الموارد المتاحة، باستعراض تأثير عملها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وإلى التركيز في تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٢ - **تشدد** على ضرورة مواصلة منظومة الأمم المتحدة معالجة البعد الاجتماعي للعولمة، وتشجع في هذا الصدد العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة، وتحيط علما بالعمل الذي تقوم به حاليا اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لها؛

٢٣ - **تشدد أيضا** على أهمية الهجرة كظاهرةٍ مواكِبةٍ للعولمة المتزايدة، بما في ذلك أثرها على الاقتصادات، وتؤكد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون في ما بين البلدان فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في سياق هذا القرار، تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل ينبغي له أن يركز على سبل تحقيق قدر أكبر من الاتساق من أجل المضي قدما بالأهداف الإنمائية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.

---

(١١) A/CONF.202/3، المرفق.